

KRITIK PASAR MODAL SYARIAH DIMANA KATA “SYARIAH” HANYA SEKEDAR NAMA

Kaisa Amalina

Prodi Perbankan Syariah STEI Hamfara Yogyakarta

kaisaamalina@gmail.com

Abstrak

Konsep pasar modal syariah mendapatkan perhatian yang signifikan dalam beberapa tahun terakhir, namun, jika diteliti lebih dekat pasar-pasar ini terungkap bahwa istilah "Syariah" sering digunakan hanya sebagai label saja tanpa adanya ketaatan pada prinsip-prinsip Islam. Artikel ini berargumen bahwa keadaan pasar modal yang sesuai dengan syariah saat ini ditandai dengan kurangnya transparansi, penerapan standar syariah yang tidak konsisten, dan fokus pada maksimalisasi keuntungan dibandingkan pertimbangan etis. Meskipun produk-produk keuangan syariah semakin menjamur, nilai-nilai dan prinsip-prinsip dasar Islam sering kali dikompromikan demi mengejar keuntungan finansial. Artikel ini diakhiri dengan menyoroti perlunya pemahaman yang lebih mendalam mengenai kepatuhan terhadap syariah dan pentingnya memastikan bahwa praktik keuangan selaras dengan nilai-nilai dan prinsip-prinsip Islam.

Kata Kunci: Pasar modal syariah

تجريد

حظي مفهوم سوق رأس المال الإسلامي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ، ومع ذلك ، إذا تم فحصه عن كثب ، يتضح أن مصطلح "الشريعة" غالبا ما يستخدم فقط كتسمية دون أي التزام بالمبادئ الإسلامية. يجادل هذا المقال بأن الوضع الحالي لسوق رأس المال المتوافق مع الشريعة تتسم بانعدام الشفافية، والتطبيق غير المتسق للمعايير الشرعية، والتركيز على تعظيم الأرباح بدلا من الاعتبارات الأخلاقية. على الرغم من أن المنتجات المالية الإسلامية تنتشر بشكل متزايد ، إلا أن القيم والمبادئ الأساسية للإسلام غالبا ما تتعرض للخطر في السعي لتحقيق مكاسب مالية. ويختتم المقال بتسليط الضوء على الحاجة إلى فهم أعمق للامتثال للشريعة الإسلامية وأهمية ضمان توافق الممارسات المالية مع القيم والمبادئ الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: سوق رأس المال الشرعي

PENDAHULUAN

تتطور دورة حياة البشرية اليوم بسرعة مع نظام الحياة الحديث ، خاصة من حيث الاقتصاد والحضارة. هناك العديد من الابتكارات التي قام بها البشر من أجل تلبية احتياجاتهم. لأن كل إنسان يحتاج إلى ثروة لتلبية كل ما يحتاجه في حياته. وسيكون للزيادة في التنمية الاقتصادية للأسرة أثر على النمو الاقتصادي الوطني الذي سيؤثر على العلاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية. يظهر الشرط الأخير أن هناك سلسلة من الأنشطة في المجال الاقتصادي ومستوى رفاهية الناس تتناسب طرديا مع معدل نمو إيرادات الدولة ، مما أدى إلى ولادة لوائح مختلفة بشأن الاستثمار في مختلف القطاعات الحقيقية وسوق رأس المال (M. Nasarudin and Indra، 2007: 10)

فيما يتعلق بالنمو المتفشي للاقتصاد القائم على الشريعة في البلاد في مختلف الخطوط ، يواصل الاقتصاديون المسلمون (الممارسون والأكاديميون) السعي لإنتاج مفاهيم قابلة للتطبيق حول تنمية الاقتصاد الوطني ، أحدها سوق رأس المال الشرعي. ومع ذلك ، إلى جانب تطور سوق رأس المال الإسلامي ، تنشأ أيضا العديد من المشكلات التي يجب التغلب عليها ، مثل ممارسات الاقتصاد القياسي وشراء وبيع الأسهم التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بسوق رأس المال الشرعي، وخاصة في سياق تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية. سناقش في هذا المقال المزيد عن سوق رأس المال الشرعي ومشاكله ، وكذلك الجهود المبذولة لزيادة الوعي والاهتمام بتطبيق الشريعة في سوق رأس المال.

METODE

تستخدم كتابة هذا المقال طريقة نوعية مع دراسة الأدب. وفي الوقت نفسه ، فإن النهج المستخدم هو التحليل الوصفي مع معلومات حول المشكلة في الدراسة. يستخدم المؤلفون مصادر القراءة مثل الكتب والمجلات والمقالات والأخبار والمواد المكتوبة الأخرى. ثم بعد جمع المعلومات من المصادر المختلفة المذكورة ، يمكن استنتاج إعادة صياغتها وتطويرها في هذه الكتابة. يتم تحليل المعلومات من قبل المؤلف من خلال تقنية منهجية لمراجعة الأدبيات القصيرة مع التفسيرات المتعلقة بإدارة المفاهيم حتى يتم تشبعها بحيث تستحق تقديمها في هذه المقالة.

HASIL DAN PEMBAHASAN

واقع سوق رأس المال الشرعي في إندونيسيا

ينص سوق رأس المال المستند إلى قانون سوق رأس المال رقم 8 لعام 1995 بشأن الاستثمار على أن سوق رأس المال هو نشاط يتعلق بالطرح العام وتداول الأوراق المالية ، والشركات العامة المتعلقة بالأوراق المالية التي تصدرها ، وكذلك المؤسسات والمهن المتعلقة بالأوراق المالية. في UUPM ، لا يوجد فصل بين سوق رأس المال الشرعي وسوق رأس المال التقليدي. بدأ سوق رأس المال الشرعي في إندونيسيا بإصدار صناديق الاستثمار الشرعية من قبل PT. داناريكسا لإدارة الاستثمار في عام 1997. علاوة على ذلك ، تعاونت IDX مع PT. أطلقت داناريكسا لإدارة الاستثمار مؤشر جاكارتا الإسلامي (II) في عام 2000 والذي يهدف إلى توجيه المستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشريعة الإسلامية. قالت هيئة الخدمات المالية (OJK) إن نمو سوق رأس المال الشرعي مستمر في الزيادة من وقت لآخر.

أدوات سوق رأس المال الشرعية التي تم إصدارها حتى الآن هي كما يلي (العبادي ، 2022): **الأسهم الشرعية** : الأسهم هي الأوراق المالية التي تمثل مشاركة رأس المال في الشركة. وفي الوقت نفسه ، في مبادئ الشريعة الإسلامية ، تتم مشاركة رأس المال في الشركات التي لا تنتهك مبادئ الشريعة ، مثل مجال القمار والربا وإنتاج السلع المحظورة مثل البيرة وغيرها. **السندات الشرعية** : وفقا لفتوى المجلس الوطني الشرعي رقم DSN-MUI/IX/2002/32 ، "السندات الشرعية هي أوراق مالية طويلة الأجل تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي يصدرها المصدرون لحاملي السندات الشرعية والتي تتطلب من المصدر دفع الدخل لحاملي السندات الشرعية في شكل تقاسم الأرباح / الهامش / الرسوم، وكذلك سداد أموال السندات عند الاستحقاق". في إندونيسيا ، هناك نوعان من مخططات السندات الشرعية ، وهما سندات الشريعة والإجارة. في السندات الشرعية، تستخدم المضاربة عقد تقاسم الأرباح بحيث يتم تلقي الدخل الذي يتلقاه المستثمرون على السندات بعد معرفة دخل المصدر. وفي الوقت نفسه ، تستخدم سندات الإجارة الشرعية عقد إيجار بحيث تكون القسيمة (الرسوم) ثابتة ، ويمكن معرفتها أو حسابها من بداية إصدار السندات (العبادي ، 2021).

صناديق الاستثمار الشرعية : صناديق الاستثمار الشرعية هي صناديق استثمار مشتركة تخصص جميع الصناديق أو المحافظ في أدوات الشريعة الإسلامية، مثل الأسهم الأعضاء في مؤشر جاكرتا الإسلامي (JII)، والسندات الشرعية، ومختلف الأدوات المالية الشرعية الأخرى. **الأوراق المالية الشرعية الأخرى** : بالإضافة إلى الأسهم والصكوك وصناديق الاستثمار الشرعية، هناك أوراق مالية أخرى يمكن إصدارها على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، بما في ذلك الأوراق المالية المدعومة بالأصول الشرعية (EBA Shariah)، وصناديق الاستثمار العقاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (DIRE Shariah)، والأوراق المالية الشرعية للدولة (SBSN) وما إلى ذلك (Sutedi، 2011).

ويؤدي المفهوم العام لسوق رأس المال الذي وضع في إندونيسيا إلى ظهور العناصر الرئيسية في آلية سوق رأس المال، وهي مصدر تمويل الشركات والتسهيلات الاستثمارية. تشمل مصادر تمويل الشركة مصادر التمويل التقليدية ومصادر التمويل الشرعي. وبالمثل ، فإن مكون التسهيلات الاستثمارية في عامل إنتاج النقود الذي ينتج الفائدة سيطور نفسه إلى سوق مالية. كما تطورت آلية تطوير سوق المال، بالإضافة إلى التطور في الآلية المصرفية التقليدية حتى الآن، في مؤسسات سوق رأس المال التي تستوعب مصالح الشركات التي لديها أصحاب رؤوس أموال لاستثمار أموالهم في هذه المؤسسات، على أمل الحصول على أرباح/أرباح من الاستثمارات في سوق رأس المال، أي توزيعات الأرباح الموزعة من أرباح الشركات. إن تدفق الأموال من قطاع الأسر إلى الشركات التي لا تزال في آلية مالية كهذه سيوفر أقصى قدر من الأرباح للشركات ، وسيوفر في النهاية فوائد لأصحاب رأس المال ، لأن جميع الأرباح تمنح لأصحاب رأس المال من خلال توزيعات الأرباح. وفي الوقت نفسه ، حصل المدير على دخل من الراتب المدفوع كرسوم مطبقة في بيان دخل الشركة. وليس "تقاسم الإيرادات" لأنه ليس مفهوم تقاسم الإيرادات كما هو الحال في مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

إن تطوير السوق المالية التي تنبثق من آلية سوق رأس المال هو السوق الثانوية التي تشكل مكاسب رأس المال. يتكون هذا السوق الثانوي من تدفق الأموال بين أصحاب رؤوس الأموال في القطاع العائلي، وسيكون أكبر لأنه يوفر أرباحا بين الأطراف المتعاملة في السوق الثانوية، بالإضافة إلى الأموال قصيرة الأجل، كما يوفر أرباحا كبيرة على الرغم من أن هذا غير مؤكد أو معروف أكثر بالمضاربة، لأن صعود وهبوط أسعار الأسهم تحدده آلية السوق التي يتم تشكيلها. وبالتالي ، إذا سمح لهذه الآلية أن تحدث بشكل مستمر ، فسيؤدي ذلك إلى عدم تدوير صناديق رأس المال واستخدامها لعمليات الشركة ، ولكن يدور حول المضاربة في السوق الثانوية. النظام المالي الذي يتطور

اليوم ، النظام الرأسمالي أكثر ملاءمة لأصحاب رأس المال الذين يلعبون أموالهم في السوق الثانوية وسوق المشتقات. النتائج المباشرة لتطبيقات السوق الثانوية وأسواق المشتقات هي ظهور الربا ، أي ربا ناشية و ربا فضل ، وظهور الغرر والميسر / القمار التي هي المضاربة.

في تطبيق سوق رأس المال الشرعي ، لا يزال هناك العديد من الأسئلة لممارسي سوق رأس المال الشرعي والأكاديميين والباحثين ، بأن تطبيق سوق رأس المال الشرعي لم يستوف مبادئ الشريعة في تطبيقه. ومع ذلك ، لم يكن هناك الكثير من النقاش حول تطبيق نظام سوق رأس المال الإسلامي. مفهوم الشركة ذات المسؤولية المحدودة (PT) المطبق في إندونيسيا للشركات المدرجة في البورصة هو لائحة حكومية تم وضعها. انطلاقاً من مفهوم الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، هذا هو قانون الشريعة المتعلقة بنظام المسؤولية المحدودة من حيث منح المسؤولية المحدودة للشركة. أما بالنسبة للشركة ذات المسؤولية المحدودة نفسها ، فقد انتهكت بالفعل الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالشركات (الشريعة). وذلك لأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة لديها التعريفات التالية: "اتفاق (معاملة) بين شخصين أو أكثر حيث يلتزمون بالمشاركة في نشاط تجاري من خلال تضمين مبلغ معين من الأموال ، بهدف مشاركة نتائج النشاط التجاري ، إما في شكل ربح أو خسارة."

هذه الحقيقة للشركة تخالف حقيقة الشركة (الشريعة) في الإسلام ، لأن تعريف الشركة في الإسلام هو "اتفاق بين طرفين أو أكثر ، يتفق على القيام بنشاط تجاري (عمل) بهدف الحصول على أرباح". الشركة في الإسلام هي عقد بين طرفين أو أكثر ، لذلك فهي باطلة إذا تم من جانب واحد. لذلك يجب أن يكون هناك اتفاق بين الطرفين. في هذه الحالة ، يجب أن يهدف العقد إلى القيام بنشاط تجاري بهدف تحقيق ربح ، لذلك يكون غير صالح إذا كان العقد يهدف فقط إلى إيداع رأس المال. وبالمثل ، ليس له ما يبرره إذا كان الهدف هو المساهمة فقط من خلال أن تصبح شريكا ، لأن القيام بأنشطة

تجارية هو مبدأ عقد الشركة في الإسلام. تقي الدين النبهاني، ويوسف السبائين، وعلي السلوس، 465. سلط الثلاثة الضوء على شكل كيان تجاري لشركة ذات مسؤولية محدودة (PT) ليس إسلاميا في الواقع. لذا، قبل النظر إلى مجال عمل الشركة، ما يجب رؤيته أولا هو شكل الكيان التجاري، سواء كان مؤهلا كشركة إسلامية (شركة إسلامية) أم لا؟ على عكس تطبيق سوق رأس المال الإسلامي حيث كانت هناك عملية فحص للمنتجات المعروضة عندما يتم إدراجها في البورصة، يسمح فقط للشركات التي لديها منتجات حلال وجيدة بالإدراج في البورصة. في فتوى المجلس الوطني الشرعي رقم: DSN-MUI/X/2003/40، تتضمن المادة 3 من معايير المصدرين أو الشركات العامة ما يلي: يجب ألا يتعارض نوع العمل والمنتجات والسلع والخدمات المقدمة والعقد وطريقة إدارة الشركة المصدرة أو الشركة العامة التي تصدر الأوراق المالية الشرعية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

قانون الفقه ينظر إلى المعاملات التي تحدث في سوق رأس المال الشرعي

من عدة آراء العلماء فيما يتعلق بشكل شركة ذات مسؤولية محدودة (PT) كيان تجاري لا يتوافق مع الشريعة الإسلامية. بحكم التعريف، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي عقد (معاملة) بين شخصين أو أكثر حيث يكونون ملزمين بالمشاركة في نشاط تجاري من خلال تضمين مبلغ معين من الأموال، بهدف مشاركة نتائج النشاط التجاري، إما في شكل ربح أو خسارة. ومع ذلك، في الواقع، فإن كيان أعمال PT عبارة عن مجموعة من رأس المال من الأشخاص المهتمين بالكيان التجاري، yang علاوة على ذلك، يقوم مالكو رؤوس الأموال هؤلاء بتعيين مجلس المفوضين ومجلس الإدارة جنبا إلى جنب مع موظفيهم الذين سينفذون عمليات الشركة. في هذه الحالة، يكون مجلس الإدارة موظفا يتم تعيينه ومنحه راتبا (أجروه) وفقا لمستوى منصبه. ليس كشريك تجاري لديه الطاقة والخبرة التي لديه.

مجلس الإدارة مسؤول عن إدارة الشركة بطريقة موجهة نحو الربح. نظرا لأن مجلس الإدارة يحصل على راتب ، يتم تحميل تكلفة الراتب في مجموعة التكلفة ، مما يقلل من الإيرادات. بحيث يتم خصم الدخل من التكاليف ، سيتم الحصول على صافي الربح. في مفهوم PT ، صافي الربح هو حق لأصحاب رأس المال في شكل أرباح يتم توزيعها وفقا لنسبة رأس المال المسلم. وفي الوقت نفسه ، في مفهوم الشركة ، يتم توزيع صافي الربح على المديرين وأصحاب رأس المال وفقا لتكوين مساهمة كل طرف لديه شركة. وبالتالي ، هناك خلل في توزيع الدخل على المديرين وأصحاب رأس المال. في جانب السجلات المحاسبية الرأسمالية ، فإنه يظهر أنه في إدارة الموارد البشرية ، فإنه يظهر ظلما منهجيا متجذرا في هيكل تكلفة البيانات المالية للشركة ، حيث لا تحصل القوى العاملة التي تشكل العمود الفقري لنجاح الشركة على راتب لائق مقارنة بمستوى الربح الذي يحققه أصحاب رأس المال. إن التكلفة المنخفضة جدا للعمالة على وجه الخصوص هي شكل من أشكال العبودية النظامية للاستثمارات الضخمة للرأسماليين. طريقة الخصخصة من خلال التحكم في رأس المال في الشركات في شكل PT (الشركات ذات المسؤولية المحدودة) ستكون قادرة على التحكم في الموارد الحالية ، سواء الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية والموارد الأخرى.

سيكون مالكو الأصول أحرارا في الوصول إلى الأموال في البنك لأن لديهم ضمانات يمكن أن تكون ضمانا ، ثم يتم استثمار الأموال في أسهم الشركة في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة ، ثم في النهاية سيحصلون على عائد على الاستثمار. وفي الوقت نفسه ، سيبقى العمال عمالا إلى الأبد لأن قدراتهم لم تتطور ، وليس لديهم رأس المال ليكونوا قادرين على بناء شركة ، أو ببساطة شراء أسهم للمشاركة في ملكية رأس المال في الشركة. في كثير من الحالات ، عادة ما يتضاعف مجلس الإدارة كمالك لرأس المال ، وذلك لأنهم أصحاب الأغلبية لرأس المال ويمكنهم التحكم في عمليات

الشركة. في هذه الحالة ، يحصلون على راتب ويحصلون أيضا على حصة من الأرباح التي يوزعونها ، لأنهم موظفون وأصحاب رأس مال.

وبالتالي، فإن مفهوم سوق رأس المال الإسلامي الذي يتم تطويره حاليا يحتاج إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظام الاتفاقيات / العقارات في الشركات ذات المسؤولية المحدودة (PT)، وآليات وإجراءات التعاون في تقاسم الأرباح، وآليات شراء وبيع الأسهم في الشركات التي تميل إلى السيطرة عليها من قبل أصحاب رؤوس الأموال، وآليات تحديد تكاليف الرواتب والتكاليف التشغيلية وتحديد أسعار الأسهم إذا تم تحويل رأس المال إلى أطراف أخرى..

إن نقل رأس المال عن طريق بيع الأسهم إلى أطراف أخرى خلال فترة زمنية غير محددة هو عمل ينتهك الشريعة الإسلامية ، لأنه في مفهوم الاقتصاد الإسلامي هناك بالفعل اتفاقيات بشأن فترة الاستثمار ونسبة تقاسم الأرباح ومقدار رأس المال المسلم. في حالة سوق رأس المال التقليدي ، لا يوجد بالفعل اتفاق على فترة الاستثمار ونسبة تقاسم أرباح الأعمال ، لأن هذا يتسبب في فعل شراء وبيع الأسهم وفقا لرغبات أصحاب الصناديق من خلال الوسطاء بهدف الحصول على الفرق بين سعر الشراء وسعر بيع الأسهم. وهذا ما يسمى فعل المضاربة ، لأنه لا يوجد وضوح فترة الاستثمار، ونسبة تقاسم الأرباح بين مدير الشركة ومالك رأس المال.

في أحكام الفتوى رقم 2013/40 بشأن سوق رأس المال والمبادئ العامة لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في سوق رأس المال الشرعي ، تنص المادة 5 على أنه لا يجوز المضاربة والتلاعب بمعاملات سوق رأس المال الشرعية التي تحتوي على عناصر من الذرار والغرر والربا واليسر والرياحية والفجور والاستبداد. من أحكام فتوى سوق رأس المال الشرعي ، يمكن للمؤلف أن يجد أنه لا تزال هناك مضاربة في آلية معاملات تداول الأسهم. تحدث المضاربة عندما يبني المستثمرون الذين يتعاملون في سوق رأس المال الشرعي أنشطتهم على البيع قصير الأجل. يحدث هذا لأن تداول الأسهم في سوق رأس

المال الإسلامي أكثر هيمنة في السوق الثانوية منه في السوق الأولية. لأنه في ممارسة شراء وبيع الأسهم في سوق رأس المال الشرعي ، من الصعب جدا تحقيقه إذا كانت جميع معاملات سوق رأس المال الشرعي تستند إلى استثمارات طويلة الأجل ومعاملات مضاربة. نشاط المضاربة هذا هو ما يبقى سوق رأس المال الإسلامي نشطا، لكن نشاط سوق رأس المال الإسلامي ليس دائما مربحا للمستثمرين المضاربين (المضاربين) تتضمن عملية تداول الأسهم في بورصة إندونيسيا العديد من الأطراف. يجب على المصدرين أو الشركات التي ترغب في عرض أو بيع أسهمها للجمهور أن تمر عبر وسيط. سيعرض الوسيط مباشرة في قاعة البورصة بنظام تداول البورصة (JATS) ، ثم يلتقي الوسيط مباشرة مع الوسيط الذي هو وسيط المستثمر ، ثم هناك صفقة بين الطرفين. في عملية تداول الأسهم ، يمكن أن يكون من الممكن التلاعب بالأسعار بين المصدرين والوسطاء أو المستثمرين والسماسرة على الرغم من أن المصدر والمستثمرين قد أعطوا حقوقا لشركات الأوراق المالية أو السماسرة أو السماسرة كممثلين في قاعة البورصة. نتيجة لذلك ، يتم تحديد تغيرات أسعار الأسهم من خلال قوى السوق ، وليس من خلال القيمة الجوهرية للسهم نفسه. في الواقع ، في سوق رأس المال الإسلامي ، يجب أن تكون خالية من أنشطة التلاعب ومراقبة الأسعار.

إذا نظرنا عن كثب ، فإن آلية تداول الأسهم أو الأوراق المالية في سوق رأس المال الشرعي يمكن أن تؤدي إلى ظهور الربا الأصيل والربا والفضل والغرر والميسر التي يحرمها الإسلام بوضوح. لأن عملية تسوية تداول الأسهم في البورصة الإندونيسية تتم في غضون 3 أيام عمل. وفي الوقت نفسه ، فإن رأس المال المتداول في سوق رأس المال الشرعي هو المال في شكل أوراق مالية. بحيث يجب أن يتم شراء وبيع الأسهم أو الأوراق المالية نقدا أو نقدا ، بنفس القيمة وفي نفس (Muhammad Khoirul Rojiqin et al., 2022; Setiyowati et al., 2023; Utomo et al., 2023).

هذا يدل على أنه في شراء وبيع الأسهم أو رأس المال في شكل أوراق مالية لا يتم في وقت معاملة واحدة ، هذه الحقيقة يمكن أن تسمح بوجود الربا nasiah في المعاملة. وبالتالي ، فإن عملية المعاملة التي تتم تنتهك قانون بيع وشراء الأموال في الشريعة الإسلامية لأن الأسهم هي رأس مال (نقود) في شكل أوراق مالية وتنتهك فتوى DSN-MUI رقم 2013/40 المادة 5 التي تحظر وجود الربا في كل معاملة في سوق رأس المال الشرعي. في لائحة BAPEPAM-LK رقم: Kep-208 / BL / 2012 بشأن معايير وإصدار قائمة الأوراق المالية الشرعية ، يذكر أن الأوراق المالية الشرعية المسجلة في قائمة الشريعة في بورصة إندونيسيا هي أوراق مالية لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية في سوق رأس المال ، وشركات الأوراق المالية التي يمكنها إصدار الأوراق المالية هي الشركات التي حصلت على موافقة من Baepam-LK.

يجب أن تمر عملية إدراج وإصدار الأسهم في سوق رأس المال الشرعي بعملية اختيار أولاً ، وهي اختيار معايير العمل والمعايير المالية للشركة. في عملية اختيار الأسهم ، يجب أن تكون معايير العمل لأنشطة كل شركة وفقاً للوائح التي وضعتها Baepam-LK بناءً على فتوى DSN-MUI كما هو موضح في الفصل السابق. في عملية اختيار أسهم المعايير المالية في سوق رأس المال الشرعي ، ينص رقم Kep-BAPEPAM-LK: 208 / BL / 2012 على أن إجمالي الديون القائمة على الفائدة مقارنة بإجمالي الأصول لا يزيد عن 45% (خمسة وأربعون لكل مائة) ؛ أو إجمالي إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى غير الحلال مقارنة بإجمالي دخل الأعمال (الإيرادات) والإيرادات الأخرى التي لا تزيد عن 10% (عشرة على خمائة).

وتشير اللائحة إلى أن تنظيم سوق رأس المال الشرعي لا يتوافق تماما مع المبادئ الشرعية التي حددتها DSN-MUI في الفتوى رقم DSN-MUI/X/2003/40 المادة 5 التي تنص على أن المعاملات في سوق رأس المال الشرعي يجب أن تكون وفقا لمبدأ الحيطة حيث لا يسمح للمعاملات أن يكون لها ربا فيها. وهذا يدل على عدم وجود موقف ثابت من اللوائح التي وضعتها Bapepam-LK ووجود موقف فاسد تجاه الأشياء المحظورة في الشريعة الإسلامية في سوق رأس المال الشرعي. وبهذه الطريقة ، لا يزال من الممكن تأهيل المصدرين أو شركات الأوراق المالية التي تحتوي بياناتها المالية على ديون ودخل قائم على الفوائد ويمكنهم التعامل بحرية في بورصة إندونيسيا. في الواقع ، في الشريعة الإسلامية ، من الواضح جدا أن الربا أو الفائدة على منتج أو معاملة غير مسموح به في الشريعة الإسلامية حتى بكميات صغيرة.

KESIMPULAN

لا يختلف سوق رأس المال الإسلامي في إندونيسيا تماما عن سوق رأس المال التقليدي. وفي آلية تسجيل وإصدار الأسهم وكذلك تداول الأسهم، تبين أن هناك أنشطة وعمليات كانت مضاربة، واحتوت على عناصر الربا والغرر والميسر والتلاعب بالأسعار التي كانت مخالفة لأحكام فتوى DSN-MUI رقم 2013/40 بشأن السوق المالية والمبادئ العامة لتطبيق المبادئ الشرعية في سوق رأس المال الشرعي المادة 5. بالإضافة إلى ذلك ، في اللوائح التي تحكم سوق رأس المال الشرعي ، لا يزال Bapepam-LK يتسامح مع الفائدة أو الربا الذي يحدث في الفحص المالي لشركات الأوراق المالية في سوق رأس المال الشرعي. وكذلك مؤسسات السوق المالية التي لا تتوافق ممارساتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

DAFTAR PUSTAKA

- Muhammad Khoirul Rojiqin, Hadi, S. N., & Utomo, Y. T. (2022). Pengaruh E-Service Quality Dan E-Trust Terhadap E-Customer Loyalty Shopee Melalui E-Satisfaction Di Masa Pandemi Covid-19 Ditinjau Dari Prespektif Syariah. *Jamasy: Jurnl Akuntansi, Manajemen, Dan Perbankan Syariah*, 2(2020), 1–16.
- Setiyowati, A., Utomo, Y. T., Yusup, M., Santoso, I. R., Sulistyowati, Bahri, E. H., Arini, E. Z., Sutrisno, Suriabagja, A., Mubarrak, H., & Pratiwi, A. (2023). *Konsep Green Economy Dalam Perspektif Syariah* (R. Kurnia (ed.)). Az-Zahra Media Society.
<http://azzahramedia.com/green-economy-perspektif-syariah/>
- Utomo, Y. T., Rahim, A. M., & Sasono, H. (2023). Faktor-Faktor yang Mempengaruhi Konsumen Belanja di Pamella Yogyakarta. *Journal of Trends Economics and Accounting Research*, 3(3), 238–242. <https://doi.org/10.47065/jtear.v3i3.576>
- Murtiyani, Siti (2015), *Analisis dan Evaluasi Aplikasi Sistem Pasar Modal Islam di Indonesia*, At-Tauzi : Jurnal Ekonomi Islam, vol 13
- Salsabila, Destya, Syifa (2024), *Pasar Modal Syariah*, Jurnal Ilmiah Research And Development Student, vol.2
- Khalisah, Nur, *Psar Modal Syariah (Ketika “Syariah” hanya sebuah kata)*, IMANENSI, vol.1
- Zam-Zami, Mohd, R, *Pasar Modal Syariah Prespektif Sharia Compliance Di Era Disruptive Innovation*, Moderation : Journal Of Islamic Studies Review, vol.01
- Khaer, Abu, *Paradigma Ekonomi Islam dan Ekonomi Kapitalis (studi komperatif)*